تواصل
مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة

ISSN: 2682 - 2725

ملاحظات بحثية Research Notes
جهاد فخرالدين

الاتجاهات النظرية والمنهجية المعاصرة فى علم الاجتماع الأسري : مقاربة مستقبلية
سحر حسانى بربري

مظاهر ومسببات اضطراب الهوية الجندرية بين النظرية والتطبيق كما يقررها بعض الجراحين والأطباء النفسيين
إيمان يحيى بيومي أحمد

الآثار الاجتماعية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها: دراسة مطبقة على عينة من الفتيات بمحافظة البحيرة
أماني يحيى عبد المنعم

دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة تحليلية لأنشطة مكافحة الفقر بمؤسسة عُمّار الأرض
شيماء محمد حافظ محمد

وسائل التواصل الاجتماعى والحركات الاجتماعية: تحليل سوسيولوجي في ضوء نظرية مانويل كاستلز
مرفت عادل محمد أحمد

عرض كتب Book Review
وليد رشاد -محمود الذوادي

حوار الأجيال د.ماجى الحلواني
المحاور: ياسمين علىّ الدين

المحرر
د. محمد أبو العينين

رئيس التحرير
د.عبد الحميد عبد اللطيف

العدد الخامس
إبريل ٢٠٢٢

الآثار الاجتماعية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها: دراسة مطبقة على عينة من الفتيات بمحافظة البحيرة

أماني يحيى النقيب

دكتوراه العلوم الاجتماعية، كليه الأداب، جامعة الإسكندرية

ملخص:

إن هدف البحث هو الكشف عن الآثار الاجتماعية الناجمة عن جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها، من خلال استخدام استمارة الاستبيان التي طبقت علي (١٠٠) فتاة من محافظة البحيرة، بالاعتماد علي طريقة المسح الاجتماعي بالعينة، من أجل الإجابة عن تساؤلات البحث، وتحقيق أهدافه، وقد كشف البحث في نتائجه عن أن أسباب انتشار جريمة الابتزاز الإلكتروني ترجع إلى وسائل الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية، والتفكك الأسري، وسوء التنشئة الاجتماعية، وأوضح أيضاً أن من دوافع هذه الجريمة الدوافع الجنسية، حيث جاءت بنسبة (٨٦٪) من عينة البحث، كما بيّن أن أكثر الفئات المسئولة عن انتشاره هم فئة الشباب الذكور، وكان ذلك بنسبة (٨٢٪)، وأوضحت عينة البحث أيضا أن الأسرة والمجتمع في حاجة إلى التوعية بجريمة الابتزاز الإلكتروني، وذلك بنسبة (١٠٠٪)، وأوضحت أيضًا أن أكثر المواقع الالكترونية استخدامًا هو موقع الفيس بوك، حيث جاء بدرجة استجابة قوية، وأن عينة الدراسة تعرضت للعديد من الآثار الاجتماعية؛ نتيجة انتشار هذه الجريمة، ومنها عدم الثقة بالجنس الآخر، وعدم الشعور بالأمان، وهذا يعنى أن مكافحة جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة تحتاج إلى حماية ورقابة أسرية ومجتمعية، وحماية قانونية كافية لضحية الابتزاز الإلكتروني.

The social effects of the crime of electronic blackmail against women and ways to confront it: A study applied to a sample of girls in Beheira Governorate

Amany Yahia Elnakib

PhD. in Social Sciences, Faculty of Arts, Alexandria University

Abstract:

The research aims to reveal the social effects resulting from the crime of electronic blackmail against women and ways to confront them. The questionnaire that was applied to (100) girls from Al-Beheira Governorate used the sampling social survey method to answer the research questions, achieve its objectives, and reveal the research. In its results, the reasons for the spread of the crime of electronic blackmail are due to modern means of communication and satellite channels, family disintegration, and poor social upbringing. Its prevalence is in the poor category of youth, and that percentage was (82%). The research sample also indicated that the family and society need to raise awareness of the crime of electronic extortion, and this came by (100%). It also indicated that the most used website is Facebook, where It came with a strong response. The study sample was exposed to many social effects that resulted from the spread of this crime. In addition, it includes a lack of trust in the opposite sex and a lack of feeling of safety. Hence, the crime of electronic blackmail against women needs protection: family and societal supervision and adequate legal protection for the victim of electronic extortion.

مقدمة:

يعد التطور الحضاري الذي اجتاح العالم والثورة الهائلة في مجال الاتصالات من أسباب انتشار العديد من الظواهر المجتمعية، التي أسهمت في إنتاج العديد من السلوكيات الانحرافية، التي تعد إجرامًا وفقاً لقوانين وقواعد التجريم، ولاشك أن لها الأثر البالغ فى حياة الأفراد والمجتمعات و فى القطاع العام والخاص. وقد بدأت مواقع الشبكات الاجتماعية تقريبًا عام ١٩٩٧م، من خلال موقع (مواقع الشبكات الاجتماعية وأهمها (Facebook) عام ٢٠٠٤م، ثم تلاه موقع (Twiter) عام ٢٠٠٦م، وظهرت العديد من المواقع والبرامج المختلفة في الفترة الأخيرة، التي أصبحت الأكثر استخدامًا بين أفراد المجتمع، مما أسهم في كشف البيانات والحياة الخاصة للعديد من الأشخاص، مما أدى إلى سهولة ارتكاب الجرائم الإلكترونية، التي تعد من أبرز وأخطر التحديات الأمنية التي تواجه كافة مجتمعات العالم، في مجال استخداما تقنية المعلومات والاتصالات، حيث بدأ الإهتمام بظاهرة ارتكاب الجرائم الإلكترونية دوليّا منذ السبعينيات، وتعزز ذلك الاهتمام بصورة فاعلة في تسعينيات القرن الماضي، التي تطال المعطيات بأشكالها من بيانات ومعلومات وصور وأفلام، وأي شكل آخر للمواد محل المعالجة والتبادل في نطم المعلومات(عبد القادر عبدالله الفتوخ، ٢٠١١: ١٤٢).

والجرائم الإلكترونية نوعان: هما الجرائم الموجهة ضد جهاز الحاسب الآلي أو أنظمة تقنيةالمعلومات والاتصالات، والنوع الثاني هو تلك الجرائم التي يكون فيها الحاسب الآلي وسيلة لارتكاب جرائم الاحتيال وسرقة الهويات وبطاقات الائتمان والأرصدة المالية والتزوير والاختلاس، وسرقة حقوق الملكية الفكرية، والابتزاز والسلوك الانحرافي والاستغلال الجنسي، فالإجرام الالكتروني يختلف عن الإجرام العادي الذي يميل عادة إلي العنف، فإذا كانت الجرائم المقصور وقوعها في بيئة النطام الالكتروني تتفق أحيانًا مع الإجرام التقليدي، من حيث إنها تتطلب العنف في سبيل ارتكابها، فإن الإجرام الإلكتروني ينشأ من تقنيات التدبير الناعمة، مع زيادة انتشار ظاهرة الشبكات الاجتماعية، والمعلوم أن هذه المواقع تسمح لأعضائها بإنشاء ملف شخصي، ومن ثم مشاركته مع أعضاء آخرين داخل الموقع؛ مما يشكل شبكة كبيرة من المعارف والأعضاء، ويوفر كمية هائلة من المعلومات المجانية على شبكة الإنترنت المفتوحة أمام الجميع (ليلى عبد الحميد، ٢٠٢١: ٢٥٦). كما تنطوي جريمة الابتزاز الإلكتروني على السلوك الإجرامي الأخطر، الذي يؤثر فى مدى ثقة الأفراد بتقنية المعلومات وتطبيقاتها المختلفة، وتعتمد طريقة الحماية من الابتزاز الإلكتروني على مدي حرص الشخص في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، حيث تعد التكنولوجيا من أخطر الأمور إذا تم استخدامها بشكل غير صحيح، من خلال استخدام التقنية الحديثة في أنشطة وأعمال تخالف القانون.

أولاً: مشكلة البحث.

تعد الجريمة الإلكترونية من أبرز وأخطر التحديات الأمنية التي تواجه كافة مجتمعات العالم في مجال استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات، وقد ظلت معدلات الجريمة الإلكترونية تتصاعد منذ عقد التسعينيات، وتضاعفت الجرائم وخسائرها، بعد أن بلغ عدد مستخدمي الإنترنت ٤٠٪ من سكان العالم في عام ٢٠١٤، كماشهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاعًا ملحوظًا في مؤشر عدد الجرائم الإلكترونية، وصاحب ذلك تطور نوعي في المستوى الحرفي للجناة الذين ارتكبوا تلك الجرائم، التي لا تعرف حدودًا معينة لبلد معين(مجمع البحوث والدراسات، ٢٠١٦: ٧-٣٠). والجرائم الإلكترونية على العكس من الجرائم التقليدية، وفي هذا الصدد أوضح خبراء اللجنة الأوربية، أن الجرائم الإلكترونية لم تقف عند حدود الدولة الجغرافية، بل يمكن أن ترتكب في أي مكان في العالم، وضد أي مستخدم للإنترنت، ولم يعد المُجرم بحاجة للانتقال إلي مكان الجريمة، حيث تتباعد المسافات بين الفاعل والضحية، أي أن الحدود الجغرافية والمكانية لم تعد عائقًا أمام ارتكاب تلك الجرائم، فمن خلال الاتصال بشبكة الانترنت يمكن ارتكاب جريمة علي بعد آلاف الأميال(هاني خميس، ٢٠١١: ٢٠١ -٢١٦).

وتأسيسًا على ماسبق تكمن مشكلة الدراسة في تفاقم جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة، وتعدد مخاطرها والآثار الناجمة عنها، حيث أصبحت تهدد الأمن والاستقرار المجتمعي؛ مما دفع الباحثة لتناول هذه الجريمة، التي انتشرت خلال الفترة الأخيرة وأثرت فى جميع أطياف المجتمع ذكورًا وإناثًا، حيث ظهرت شكاوى كثيرة في الآونة الأخيره من عمليات الابتزاز، وخاصة من الفتيات اللاتي يتعرضن باستمرار لعمليات الابتزاز من الشباب، وذلك من خلال التهديد بعرض صورهن في مواقع التواصل الاجتماعي، ويلاحظ أن هذه الجرائم في تزايد مستمر بين الشباب والفتيات، وكثرة ضحايا هذه الجرائم، خاصة أن لهذا النوع من الجرائم العديد من الآثار الاجتماعية فى مستوي الأفراد والجماعات(سليمان بن عبد الرزاق الغديان، ٢٠١٨: ١٦٣).

وغالبًا ما يشبه الخبراء هذه المرحلة باللص الذي يقوم بالدوران حول المنزل، ويحاول بخفة أن يرى ما إذا كان أحد أبواب المنزل أو نوافذه مفتوحة ليستخدمه للدخول للسرقة، وهذا فعلاً ما يقوم به المُجرم الإلكتروني في هذه المرحلة، حيث يقوم باستخدام بعض الأدوات لجمع أكبر قدر من المعلومات عن الفتاةالمستهدفة؛ حتى يتمكن من إسقاطها والسيطرة عليها(عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ،١٣٩:٢٠١١- ١٤١).

إذًا لا بد من توافر الحماية الاجتماعية لضحية الابتزاز الإلكتروني، من خلال إحتوائها والإنصات الجيد لها من أفراد أسرتها وتوفير الدعم النفسي الكافي لها، بالإضافة للبيئة المحيطة بالضحية مثل الأقارب والأصدقاء ومحيط السكن، كل هؤلاء من واجبهم تجاه ضحية الابتزاز الإلكتروني تقديم المساندة الإجتماعية والنفسية؛ حتي تتخطى هذه المرحلة بسلام، وتحصل على

حقها القانوني من الشخص المبتز، فالحماية الاجتماعية حق أساسي من حقوق الانسان، كما أنها تؤدي دورًا مهمّا لتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية، والحفاظ علي كرامة الإنسان(صلاح هاشم، ٢٠١٨: ١٥).

وهذا لا يعني أن الحماية الاجتماعية وحدها كافية لضحية الابتزاز الإلكتروني، فهي في حاجة إلى دعم قانوني من خلال تغليظ العقوبات الخاصة بهذا الشأن، ونشرها عبر جميع الوسائل؛ حتي يتمكن الجميع من معرفة العقوبات المترتبة على ارتكاب هذه الجريمة، حيث تعد الحماية القانونية هي إحدى الأدوات والوسائل المهمة لتحيق الضبط الاجتماعي، وهي الوسيلة الرسمية والرئيسة التي يستطيع المجتمع من خلالها أن يحكم ويضبط سلوك أفراده، لما ينطوي عليه من الالتزام والجزاء،وما يتميز به من الوضوح والعمومية والتجريد(أحمد عصام الدين مليجي،٢٠٠٢: ٣٩) .

وهذا ما دفع المشرع المصري للاهتمام بهذه الجريمة ووضع العقوبات المناسبة لمواجهتها من خلال صدور قانون تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، بشأن الجرائم المستحدثة، حيث جرم المشرع تلك الجرائم تحت بند انتهاك قيم المجتمع والأسرة، ومن ثم يمكن القول إن التحريض على ممارسة الرذيلة عبر وسائل التواصل الاجتماعي مجرم في القانون المصري، بمقتضى ثلاثة قوانين، هي: قانون العقوبات، وقانون مكافحة الدعارة، وقانون جرائم تقنية المعلومات (إيمان يونس إبراهيم العبادي،٢٠٢٠: ٣٥٣). والجرائم التي تتعلق بالبريد الإلكتروني أو الحسابات الخاصة وفقًا للمادة (١٨)، يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن شهر، وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه، ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدي هاتين العقوبتين.

كما تنص المادة (٢٦) على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى مناف للآداب العامة، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه (الجريدة الرسمية،٢٠١٨).

وترى الباحثة انه لا بد من توصيف جريمة الابتزاز الإلكتروني في هذا القانون بشكل صريح، وتحديد عقوبة كل نوع من أنواع الابتزاز الإلكتروني.

ثانيًا: أهمية البحث.

الأهمية النظرية:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال ارتباطها بانتشار جريمةالابتزاز الالكتروني ضد المرأة، وما نتج عنه من أثار اجتماعية مختلفة، ورغبة الباحثة في معرفة سبل الحماية الاجتماعية والقانونية التي

تحمي المرأة من هذه الجريمة، فهي جريمة غريبة علي مجتمعنا، انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة نتيجة للخلل القيمي والاستخدام الخاطئ للتكنولوجيا؛ مما أثر فى أمن الفتاة وأسرتها بل المجتمع أجمع، تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً فى أنها تعد من الدراسات القليلة في هذا الشأن بسبب حداثة هذه الجرائم المرتبطة بالتطور في شبكات الإنترنت، فهي نواة لدراسات جديدة في نفس الموضوع باستخدام أبعاد أخرى، وخاصة أن هذا الموضوع لا توجد به دراسات عربية كافية.

الأهمية التطبيقية:

تأتي الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في تناول الآثار الاجتماعية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها،حيث اهتمت الباحثة بالتعرف على أسباب الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة، و دوافع الابتزاز الإلكتروني، واتجاهات المرأة نحو ظاهرة الابتزاز الإلكتروني، والجهات المسئولة عن حماية الفتاة من جريمة الابتزاز الإلكتروني وسبل حمايتها اجتماعيّا وقانونيّا.

ثالثاً: أهداف البحث.

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على الآثارالاجتماعية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها، ويتضمن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التي يمكن إجمالها فيما يأتى:

١- التعرف على أسباب الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة.
٢- التعرف على دوافع الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة.
٣- التعرف على الجهات المسئولة عن حماية الفتاة من جريمة الابتزاز الإلكتروني.
٤- التعرف على سبل مواجهة جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة من وجهة نظر المبحوثات.
٥- التوصل إلى مقترح يسهم في الحد من الآثار الاجتماعية الناجمة عن جريمة الابتزاز الإلكتروني.

رابعًا: تساؤلات البحث:

في ضوء الأهداف السابقة صيغت مجموعة من التساؤلات التي تسعى الدراسة للإجابة عنها، ويتمثل التساؤل الرئيس للدراسة في: ما الآثارالاجتماعية لجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة وسبل مواجهتها؟ ويتضمن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية التي يمكن حصرها على النحو الآتى:

١- ما أسباب الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة؟
٢- ما دوافع الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة؟
٣- ما الجهات المسئولة عن حماية الفتاة من جريمة الابتزاز الإلكتروني؟
٤- ما سبل مواجهة جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة؟

خامسًا: المفاهيم الأساسية للبحث وتعريفاته الإجرائية.

١- مفهوم الآثار الاجتماعية:

تعرف الآثار الاجتماعية بأنها التغيرات الإيجابية والسلبية التي تطرأ علي أفكار ومعتقدات ومعارف وسلوك ومشاعر الأفراد، ضمن الإطار الاجتماعي والثقافي الذي يعيشون فيه (محمد سليم، ٢٠١٤:٣٣٠).

ويحدد المفهوم الإجرائي للآثار الاجتماعية ووفقًا لهذه الدراسة بأنه:التغيرات التي تطرأ على الأشخاص نتيجة لظهور بعض المواقف الإشكالية، التي تؤثر فى حياتهم، وتجعلهم في حالة من الاضطراب وعدم التوازن.

٢- مفهوم الابتزاز الإلكتروني:

يعرف الابتزاز بأنه شكل من أشكال السلب، أو الحصول على ممتلكات من شخص آخر عن طريق الإكراه غير القانوني (محمد بن براك الفوزان، ٢٠١٢: ٥٤). ويعرف أيضًا بالتهديد الذي يستخدم من المبتز ضد المستهدف بالابتزاز، سواء كان زوجًا وزوجة أو صديقا أو زميلا أو من أشخاص غرباء، ويستخدم عبارات مثل إذا لم تفعل ما طلبته منك فأنت الخاسر(دخيل بن عبدالله الدخيل، ٢٠١٤:١٦).

وهو أيضًا محاولة الوصول إلى مكاسب مادية أو معنوية، عن طريق الإكراه من شخص أو عدة أشخاص، أو مؤسسات، ويكون هذا التهديد بفضح سر من أسرار الشخص يسبب له الإحراج، أو المحاسبة أو المساءلة، مستخدمًا في ذلك إحدى وسائل التواصل أو المواقع الإلكترونية(مهدي صالح مهدي، ٢٠٢١: ٨٧).

ويحدد المفهوم الإجرائي للابتزاز الإلكتروني وفقاً لهذه الدراسة بأنه: أسلوب من أساليب الضغط والإكراه ضد الفتاة؛ بغرض الاستغلال الجنسي أو المادي، أو من أجل الإنتقام، وهو جريمة يعاقب عليها القانون والعرف.

سادسًا: الدراسات السابقة:

سيتم عرض الدراسات السابقة الخاصة بالدراسة وفقاً للزمن، من خلال عرض الدراسات من القديم إلى الحديث.

١- دراسة عبد الله دغش العجمي (٢٠١٤) بعنوان المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية: دراسة مقارنة.

هدفت الدراسة إلى التعريف بماهية الجريمة الإلكترونية، والتعمق في كيفية مجابهتها، من خلال التشريعات، والتعرف على طبيعة المشكلات العملية والقانونية التي تثيرها الجرائم

الإلكترونية،وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن الجرائم الإلكترونية تعد من الجرائم التي تمس الاقتصاد الوطني، كما أنها تمس منظومة الأخلاق في المجتمع، وأن هذه الجرائم لها صور متعددة، وتثير مشكلات موضوعية وإجرائية، وأوصت الدراسة بضرورة نشر الوعي بين الأشخاص بمخاطر التعامل مع المواقع السيئة أو المشبوهة.

٢- دراسة Monni (2018)، بعنوان الجرائم الإلكترونية- الانتشار والأسباب والتأثير على مفاهيم الفتيات المراهقات نحو الأمن الاجتماعي.

هدفت الدراسة إلى التعرف علي أسباب الجرائم الإلكترونية، ومعرفةالتأثيرات النفسية فى الفتيات، وأيضاً تأثيرها فى الأمن الاجتماعى، من خلال إجراء الدراسة على عينة من الفتيات بطريقة عمدية مكونة من (٥٠) فتاة، تتراوح أعمارهن ما بين ١٠ - ٢٠ عامًا، باستخدام استمارة المقابلة، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هي: الانتقام من الضحية، أو لقضاء وقت الفراغ، والانحلال الأخلاقي والقيمي، وهناك أسباب أخرى تتعلق بالبطالة ونقص الخبرة لدى الفتيات في التعامل مع هذه المشكلات، حيث أوضحت الدراسة أن الضحية تصاب بالاكتئاب والخوف وعدم الثقة، والانعزال عن الأسرة، الذي قد يؤدي في النهاية إلى انتحار الضحية، وأوصت الدراسة بضرورة دعم الشباب ومشاركتهم في محتوى البرامج الهادفة من قبل أجهزة الدولة والتركيز على قضايا الشباب.

٣- دراسة Gupta, Singh, Kumari, & Kunwar (2018)، بعنوان أثر الجريمة الإلكترونية عبر مواقع التواصل على إدراك المراهقين للقضايا المجتمعية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثرالجريمة الإلكترونيةعبر مواقع التواصل على إدراك المراهقين للقضايا المجتمعية، وأجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها ٣٠٠ مفردة، تراوحت أعمارهن ما بين ١٢- ١٩عامًا في الهند، بالاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي، وباستخدام استمارة الاستقصاء، التي تم من خلالها الوصول إلى عدة نتائج، منها أن الجرائم التي تعرضت لها عينة الدراسة عبارة عن القرصنة ثم السرقة لهويات الأشخاص، وأوضحت أن مواقع التواصل لها تأثيرات أخرى ايجابية، مثل نشر المعرفة الخاصة بالأمن المجتمعي، وأشارت نتائج الدراسة أيضًا إلى أن العامل الرئيس في حماية الشباب من تلك الجرائم هو الأسرة والتنشئة الاجتماعية السليمة التي تحمي الأبناء من الانسياق وراء هذه الجرائم.

٤- دراسة مصطفى خالد الرواشدة (٢٠٢٠)، بعنوان: جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الأردني.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أركان جريمة الابتزاز الإلكتروني، وبماذا تفترق أو تتشابه مع جريمة الابتزاز التقليدية، ومعرفة الأحكام والمسائل الإجرائية لملاحقة وإثبات جريمة التزوير

الإلكتروني، وكيف عالج المشرع مسألة خصوصية هذه الجريمة، ومعرفة مدى قدرة الأجهزة الأمنية المختصة على ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم، واعتمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لتحليل بعض النصوص القانونية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، مع اتباع المنهج المقارن في أجزاء عديدة من الدراسة؛ للمقارنه بين التشريع الأردني وبعض التشريعات العربية.

0- دراسة سارة محمد حنش(٢٠٢٠) بعنوان: المسؤولية الجزائية عن التهديد عبر الوسائل الإلكترونية – دراسة مقارنة.

هدفت الدراسة إلى الوصول إلي الأشخاص أو الجهات المستخدمة للتكنولوجيا، بغرض التهديد بكافة أشكالها، ومعرفة مدى كفاية الحماية الجزائية لجريمة التهديد عبر الوسائل الإلكترونية، وأيضا معرفة مدى كفاية القوانين الحالية الأردنية والعراقية في مكافحة ومواجهة جريمة التهديد الإلكترونية، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي، حيث عملت على تحليل المادة التي تم جمعها وتحويلها إلى مباحث ومطالب، كما استخدمت المنهج المقارن؛ بغرض الإشارة إلى أحكام القانون الخاص بالمسؤولية الجزائية عن التهديد عبر الوسائل الإلكترونية، على المستوي الوطني والدولي.

٦- دراسة هيام محمد الهادي(٢٠٢٠) بعنوان: تعرض المراهقين للجرائم الإلكترونية عبر وسائل الإعلام الرقمي وتأثيرها على إدراكهم للأمن الاجتماعي المصري.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أنواع الجرائم الإلكترونية الأكثر انتشارًا عبر وسائل الإعلام الرقمي، ورصد معوقات مكافحة الجرائم الإلكترونية، و تحديد آثار الجرائم الإلكترونية التى يمكن أن تؤثر فى المجتمع، وأيضاً كشف آليات مكافحة الجرائم الإلكترونية التي يجب أن تتخذها الدول للحد من انتشارها، وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، بالاعتماد على منهج المسح الإعلامي، حيث تم اختيار عينة عشوائية قوامها ٣٥٠ مفردة، وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن أكثر أنواع الجرائم الإلكترونية انتشاراً عبر مواقع التواصل هى الهجوم المتعلق بطلب فدية أو أموال، أو انتحال وسرقة هوية الأشخاص،و التحرش الإلكتروني بالآخرين و تشويه السمعة و المطاردة.

التعليق على الدراسات السابقة.

يستخلص من الدراسات السابقة أنها ركزت على معرفة ماهية جريمة الابتزاز الإلكتروني وأسباب انتشارها، وأيضًا معرفة التأثيرات الناجمة فى الفتيات ضحايا الابتزاز، وهذا ما هدف إليه البحث الحالي، وأوضحت بعض الدراسات أن من أسباب الابتزاز الإلكتروني الانتقام من الضحية، أو قضاء وقت الفراغ، والانحلال القيمي والأخلاقي الذي ساد المجتمعات نتيجة الانفتاح التكنولوجي، وقد توصلت الدراسات السابقة إلى أن ضحية الابتزاز الإلكتروني تعاني من مشكلات نفسية واجتماعية جراء تعرضها لجريمة الإبتزاز الإلكتروني، وأوصت بضرورة نشر الوعي بخطورة هذه

الجريمة وطرق مواجهتها، واستفادت الباحثة من هذه الدراسات في التوصل إلى منهجية مناسبة لموضوع البحث، وأيضًا أفادت من نتائج هذه الدراسات في استخدام متغير جديد؛ يهدف مواجهة هذه الجريمة.

سابعًا: التوجة النظري للبحث:

نظرية الضبط الاجتماعي:

وجد الضبط الاجتماعي بوجود المجتمع الإنساني، ومنذ أن عاش الإنسان الحياة الاجتماعية؛ وذلك بهدف تنظيم العلاقات بين النظام الاجتماعي والأفراد، فالإنسان لم يكن قط فردًا منعزلًا عن الجماعة، فهو لا يستطيع أن يمارس حريته في السلوك والتصرف بطريقة مطلقة دون قيود، وهذه القيود تتمثل في العادات والدين والقانون والعرف وغيرها من الوسائل التي يحافظ بها المجتمع على تماسكه ونظامه العام (سهير محمد أحمد، ٢٠١٤: ٨١).

ويعد الضبط الاجتماعي مجموعة من العمليات والآليات التي تعمل على مراقبة سلوك الأفراد؛ من أجل تقويم السلوك وضمان استقرار المجتمع وآمنه، وغاية القانون هو تحقيق الظروف الملائمة للحياة الاجتماعية، ولا يقتصر ذلك على أمور الفرد المادية، بل يشمل القيم المعنوية، مثل الحرية والكرامة والدين، وهذه الأمور تختلف من مجتمع لآخر، فالقانون هو الأداة الفعالة للضبط الاجتماعي (مؤيد زيدان، ٢٠١٨: ٧٦). ولمواجهة جريمة الابتزاز الإلكتروني والسلوكيات الشاذة لابد من تحقيق الضبط الذي يمثل الحماية والحفاظ على المعايير والقيم المجتمعية، التي لا تقبل العنف، أو التعدي على حقوق الآخرين، ولتحقيق هذا الضبط لابد من تضافر جهود جميع الجهات، أي الأسرة والمدرسة والجامعة، ومؤسسات المجتمع ككل، وفي حالة الفشل في تحقيق الضبط ينتقل الدور إلى الجهات الرسمية العقابية لمواجهة الجرائم الجديدة والدخيلة على مجتمعنا، التي منها جريمة الابتزاز الإلكتروني.

ويرى عالم الاجتماع الأمريكي (روبرت ميرتون) أن الاحتياجات والرغبات التي تتطلب الإشباع لا يلزم منها أن تكون رغبات واحتياجات طبيعية، وإنما، هي في واقع الأمر، عبارة عن استمالات وإغراءات تعززها الثقافة السائدة في المجتمع، ويشير مصطلح اللامعيارية إلى ضعف الالتزام بالمعايير الاجتماعية، أو انعدام وجود تلك المعايير في المجتمع، أو تكون هذه المعايير غير واضحة؛ ومن هنا يؤدي فقدان المعايير إلى إصابة قيم المجتمع والمعتقدات والأعراف والقوانين بالضعف والوهن (عمار عباس الحسيني، ٢٠١٧: ٩٤).

ومع الانتشار السريع والكبير للجرائم الإلكترونية كان لا بد من تحقيق الضبط الاجتماعي، ووضع الضوابط التي تحكم العلاقات والسلوكيات بين الناس، أي أن هناك أسبابًا أوجدت الحاجة إلى الضبط الاجتماعي، ويتحقق ذلك من خلال الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي، فالضبط الاجتماعي

الرسمي يتمثل في اللوائح والقوانين التي وضعتها الدولة لمواجهة الجرائم الإلكترونية، والتي منها جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة، من خلال إصدار قانون تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨، وتم تحديد العقوبات لمن يخالفه، وعدّه منحرفا يؤدي خللًا داخل المجتمع ويؤثر فى الأمن المجتمعي، والضبط المجتمعي يتمثل في العادات والتقاليد والأعراف التي يرجع لها أفراد المجتمع ويضعونها في الاعتبار، ومن ثم يمكننا القول إنه كلما تحقق الضبط الاجتماعي بكافة أشكاله قلت معدلات الجريمة في المجتمع.

وفيما يلي عرض لجهات الضبط الاجتماعي المسئولة عن مواجهة جريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة:

١- الأسرة:

إن الاهتمام بالعوامل الأسرية وعلاقتها بالجريمة امتداد للأفكار التي نظرت إلى الجريمة كظاهرة اجتماعية، حيث يعد الوسط الاجتماعي الأسري من العوامل الاجتماعية المهمة، التي تدفع الفرد لارتكاب الجريمة، فليس هناك شك في أن وجود الأسرة في حد ذاته يعد عاملاً من العوامل المهمة للتنشئة الاجتماعية(سليمان محمود عطا الله، ٢٠١٦: ٤٤). ولذلك فإن المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تنميها الأسرة عند أبنائها منذ السنوات المبكرة لحياتهم تكون عبر عملية التنشئة الاجتماعية الأسرية، تلك العملية التي تتكون من مراحل نظامية لكل مرحلة منها تعليم الأبناء المهارات الاجتماعية، واكتساب القيم الحميدة، ونبذ السلوكيات المنحرفة، وإذا كان البيت هو المكان الأول الذي يحتضن الطفل بكل ما يتهيأ له من دعم ورعايه، فإن البيت لا يكفي لتأهيل الطفل وتنمية قدراته بالكيفية والسرعة المطلوبة، فالأمر يحتاج إلى متخصصين لرعاية الطفل؛ ومن هنا تأتي أهمية المدرسة وما رسم لها من مهام وأهداف (محمد علي عاشور، ٢٠١٣: ٣٥).

٢- المؤسسات التعليمية:

تعد المدرسة بيئة اجتماعية لها نظام وأهداف مبنية على أسس علمية وتربوية؛ لذا فهي نمط صالح من أنماط الوقاية من الانحراف، عن طريق تحصين الطلاب ضد السلوك والأفعال غير الأخلاقية، والمدرسة تهتم بالتصدي للانحراف والمشكلات الاجتماعية وتنمية الضمير الاجتماعي لدى الطلاب، كما أن تأكيد وحدة الهدف الوقائي ووضوحه وقبولة طواعية بالامتناع عن مسببات الانحراف يؤدي إلى إمكانية الوقاية منها (عايدة عباس أبو غريب،٢٠١٣: ٨). ثم يأتي دور الجامعة في وقاية الشباب من ارتكاب جريمة الابتزاز الإلكتروني، أو الوقوع ضحايا لها، من خلال عمل الندوات، ونشر دليل إرشادي للطلاب حول هذه الجريمة، وخاصة أن مرحلة الشباب تتسم بمجموعة من السمات التي تطبع سلوكهم بطابع خاص، قد يغلب عليه الحدة أو الاندفاع، مما يجعل التعامل معهم ومع مشكلاتهم يتطلب معاملة

خاصة تسهم في احتوائهم وتقبلهم، ومعرفة ما يمرون به من تغيرات، فالشباب يتعرض لمجموعة من التغيرات الجنسية المتلاحقة التي قد تؤدي لمشكلات نفسية واجتماعية في حالة انحرافها عن مسارها، وظهور جرائم جديدة مثل جريمة الابتزاز الإلكتروني (صلاح فضل، ٢٠١٧: ٤٢٢).

بالإضافة إلى التغير الاجتماعي الذي أثر بشكل كبير فى حياة الشباب، وأيضاً فى اختلاف نوعية المشكلات الاجتماعية، فالبيئة الصالحة تساعد على توفير الظروف والأسباب اللازمة لتربية الأبناء تربية سليمة، والمسؤولية عن الشباب في المقام الأول تقع على عاتق من يلي أمرهم من الآباء والمربين وأولياء الأمور(Andy Bennet ,Mark Clesklik,2005:6).

٣- المؤسسات الدينية:

يعد ضعف الوازع الديني من الأسباب الرئيسة في انحراف الأولاد، وقد تبين أن ضعف الوازع الديني كان سببا في ارتكاب كثير من الجرائم؛ ومنها جريمة الابتزاز الإلكتروني؛ وذلك لأن وجود الوازع الديني يكون رادعًا للشخص عن فعل الجريمة، فهناك محاذير شرعية تحرم على الشخص الوقوع فيها، فالوازع الدينى حصن منيع للشخص من الانحراف؛ ومن هنا يأتي دور المؤسسات الدينية التي تهتم بتنمية الشخصية الصالحة الواعية التي تلتزم بمبادئ دينها فالمؤسسة الدينية تؤثر بشكل كبير وتراكمي في توجيه النشء، وتتحمل العبء في التوعية الدينية والدنيوية وتحقيق الضبط الاجتماعي(مجيد مخلف طراد، ٢٠١٢: ٧).

٤- مؤسسات القانون:

هناك علاقة مترابطة ومتفاعلة بين القانون والمجتمع، فالمجتمع هو الذي يسند القانون ويجعله مطاعًا بين الناس، والقانون هو الذي ينظم قواعد السلوك والأخلاق والعلاقات بين الناس، فهو الذي يمنحها الشرعية والعقلانية وصفة الطاعة والالتزام، وهناك إشكالية خاصة بإمكانية تطبيق القواعد القانونية على ما يتم بثه عبر شبكة وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة ما يتعلق بالبيانات الشخصية للمستخدمين، التي لا يجوز استعمالها من الغير دون موافقة أصحابها، ويرى المؤيدون لذلك أن نشر المعلومات على مواقع التواصل الاجتماعي يخضع للقوانين التي تنطبق على ما يتم نشره عبر الوسائل التقليدية، وهذا يعني أنه في بعض الحالات تتحمل وسيلة التواصل الاجتماعي المسؤلية عن المحتوى المنتج والمحمل من المستخدم، وفي حالات أخرى يكون المستخدم هو المسئول (ليلي عبد الحميد، ٢٠٢١: ١١٧).

ثامنًا: الإستراتيجية المنهجية للبحث:

١- نوع البحث: ينتمى هذ البحث إلى البحوث الوصفية وذلك لوصف الجريمة والآثار الناجمة عنها، ومعرفة أسباب انتشارها ودوافعها، واتجاهات المرأة نحوها، وأيضاً سبل مواجهتها؛ لذا تم الاعتماد علي الدراسة الوصفية.

٢- منهج البحث: اعتمد هذا البحث على المسح الاجتماعي؛ لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، من خلال المسح الاجتماعي بالعينة للفتيات، اللاتي بلغ عددهن(١٠٠) فتاة من محافظة البحيرة، وتم الاعتماد على هذه الطريقة لأن المسوح تتناول مشكلات اجتماعية معينة فرضت نفسها نتيجة للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

٣- أدوات جمع البيانات: اعتمد البحث على الاستبيان الإلكتروني، من خلال إرساله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، لعينة قوامها (١٠٠) مفردة من فتيات محافظة البحيرة . وتم حساب درجة الثبات عن طريق معامل ألفاكرونباخ، وكانت ٠.٩٠، وبحساب معامل التشبع لألفا كرونباخ في حالة حذف البند كانت قيمتها أقل من ألفاكرونباخ؛ مما يؤكد أن درجة الثبات عالية.

مجالات البحث.

أ- مجال مكاني: أجريت الدراسة الميدانية على عينة من الفتيات من محافظة البحيرة؛ لأنها ذات كثافه سكانية عالية، ولأن المجتمع الريفي ما زال على المعتقدات والعادات السلبية القديمة، وهي الخوف من الفضيحة، وعدم إبلاغ الجهات المختصة عما حدث مع ابنتهم، الأمر الذي قد يصل في النهاية إلى انتحار الضحية لعدم توافر المساعدة والدعم النفسي لها، سواء من أسرتها أو المجتمع المحيط بها، الذي يضعها دائمًا موضع الإتهام لكونها أنثي، رغم أنها لم تفعل شيئًا يساعد المبتز على ممارسة هذه الجريمة معها، ونظرًا لارتباط جريمة الابتزاز الإلكتروني في الفترة الأخيرة بالانتحار من خلال تناول ما يسمى بحبوب الغلال، وهذه الوسيلة استخدمت من العديد من الشباب بمحافظة البحيرة، مع اختلاف الأسباب التي دفعتهم إلى الانتحار، بالإضافة إلى انتهاز الشخص المبتز للأوضاع في المجتمعات الريفية، فهو على ثقة بأن الفتاة سوف تخاف من التحدث مع أسرتها أو من يقوم برعايتها؛ خوفًا من تطور الأمر وتعرضها للفضيحة، اعتقاداً منه أنها سوف تتجاوب معه وتنفذ أوامره، وترى الباحثة أن المجتمع الريفي في حاجة إلى التوعية بهذه النوعية من الجرائم وجميع جرائم العنف ضد المرأة.

ب- مجال بشري: اختيرت عينة عمدية من الفتيات اللاتي يقطن محافظة البحيرة، قوامها (١٠٠) مفردة من بين الفئة العمرية (١٥-٣٥) عامًا؛ نظرًا لخطورة هذه المرحلة، ولأن هذه الفئة هي الأكثر استهدافًا من ضعاف النفوس من الشباب، وأيضًا لأن فئة الشباب هى الأكثر استخداما للتكنولوجيا الحديثة، وأيضًا لمعرفة المخاطر والآثار التي طرأت على عينة الدراسة جراء حوادث الابتزاز الإلكتروني، التي انتشرت في الفترات الأخيرة، ومعرفة كيفية مواجهة المبحوثات للمبتز في حالة تعرضها لهذه الجريمة.

نتائج الدراسة الميدانية ومناقشتها:

أولًا: الخصائص العامة لعينة البحث:

جدول رقم (١) تصنيف مجتمع البحث وفقًا للسن

السن	ك	%	الترتيب
١٥-٢٠	٤٢	%٤٢	١
٢٠-٢٥	١٩	%١٩	٣
٢٥-٣٠	٢١	%٢١	٢
٣٠-٣٥	١٨	%١٨	٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠	

اتضح من بيانات الجدول السابق الخاص بالسن، انه جاء في الترتيب الأول الفئة العمرية من (١٥-٢٠) سنة، وذلك بنسبة(٤٢٪)، تليها الفئة العمرية (٢٠-٢٥)، بنسبة (١٩٪)، وجاء في الترتيب الأخير الفئة العمرية من (٢٥-٣٠)، بنسبة (٢١٪)، وقد جاءت الفئة العمرية من (٣٩-٣٥) بنسبة (١٨٪) من عينة الدراسة. وترتيب هذه الأعمار يوضح أن الفتيات الأصغر سنًّا أكثر اهتمامًا بمتابعة هذه الجرائم؛ وقد يرجع ذلك لاستخدامهم لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر ولأن لديهن رغبة في معرفة آثاره ومخاطره.

جدول رقم (٢) تصنيف مجتمع البحث وفقًا للسكن

م	ك	%	الترتيب
مجتمع ريفي	٥٩	%٥٩	١
مجتمع حضري	٤١	%٤١	٢
المجموع	١٠٠	%١٠٠	

اتضح من العرض الإحصائي السابق للجدول الخاص بمحل إقامة الفتيات عينة البحث أنه جاء في المرتبة الأولى الفتيات اللاتي يقطن المجتمع الريفي، وذلك بنسبة ٥٩٪ من عينة البحث،فى حين كانت نسبة من يقطن المجتمع الريفي ٤١٪ من عينة البحث.

جدول رقم (٣) تصنيف مجتمع البحث وفقًا للمستوى التعليمي

م	ك	%	الترتيب
أقل من متوسط	١٦	%١٦	٣
مؤهل متوسط	٢٥	%٢٥	٢
مؤهل عالٍ	٥٠	%٥٠	١
دراسات عليا	٩	%٩	٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠	

باستقراء بيانات الجدول السابق اتضح أن المستوي التعليمي الخاص بالفتيات عينة البحث حصل فيه المؤهل العالي على أكبر نسبة بين المبحوثات، أي جاء بنسبة ٥٠٪، ثم جاء في الترتيب الثاني المؤهل المتوسط بنسبة ٢٥٪، يليه مباشرة المؤهل الأقل من متوسط بنسبة ١٦٪، في حين جاء في الترتيب الأخير الدراسات العليا بنسبة ٩٪ من عينة البحث، وهذه النسب تؤكد أهمية التعليم ودورة في بناء المجتمع وتحقيق التنمية، ومساعدة الفتيات على معرفة حقوقهن، كما أنه آلية من آليات الضبط الاجتماعي، ورغم حصول عدد كبير على مؤهلات عليا فإنهن في حاجة إلى التثقيف الذاتي ومعرفة ما يحدث من تطورات وكيفية حماية أنفسهن من مخاطر التكنولوجيا الحديثة.

جدول رقم (٤): تصنيف مجتمع البحث وفقًا للحالة الاجتماعية

م	ك	%	التكرار
آنسة	٦١	%٦١	١
متزوجة	٣٠	%٣٠	٢
مطلقة	٨	%٨	٣
أرملة	١	%١	٤
المجموع	١٠٠	%١٠٠	

يوضح الجدول السابق الحالة الاجتماعية فجاء في الترتيب الأول (آنسة) بنسبة (٦١٪)، وجاء في

الترتيب الثاني متزوجة بنسبة (٣٠٪)، في حين جاء في الترتيب الثالث مطلقة بنسبة (٨٪)، وكان في الترتيب الأخير(أرملة) بنسبة (١٪). ويتبين أن الغالبية العظمي من عينة البحث من الآنسات؛ وقد يرجع ذلك لعدة أسباب، منها الأسباب الاقتصادية التي تعد من أهم عوائق الزواج، كالبطالة وغلاء الأسعار وتكاليف الزواج والمهور، وقد أدت هذه المشكلات إلي تقليل فرص الزواج؛ وذلك بسبب عدم قدرة الشباب على تحمل كل هذه الأعمار.

ثانيًا: النتائج الخاصة باسئلة البحث:

جدول رقم (٥): يوضح أسباب انتشار جريمة الابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر المبحوثات

م	نعم	إلي حد ما	لا	الوزن المرجح	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وسائل الاتصال الحديثة	٧٠	٢٦	٤	٢٦٦	٢,٦٦	٧٠,٤٠
القنوات الفضائية	٥٢	٣٩	٩	٢٤٣	٢,٤٣	٥٨,٧٥
التفكك الأسري	٦٣	٢٩	٨	٢٥٥	٢,٥٥	٦٤,٦٩
ضعف الوازع الديني	٩٧	٣	٠	٢٩٧	٢,٩٧	٨٧,٧٦
سوء التنشئة الاجتماعية	٦٣	٢٩	٨	٢٥٥	٢,٥٥	٦٤,٦٩
سوء الأحوال الاقتصادية	٢	١٠	٨٨	١١٤	١,١٤	١٢,٩٣
البطالة	٢	١٠	٨٨	١١٤	١,١٤	١٢,٩٣
تأخر سن الزواج	٧	٣	٩٠	١١٧	١,١٧	١٣,٦٢
المجموع	١٠٠	١٠٠٪				

يوضح الجدول السابق أسباب انتشار جريمةالابتزاز الإلكتروني، من وجهة نظر المبحوثات، أن وسائل الاتصال الحديثة جاءت بدرجة استجابة (٢,٦٦) وهي درجة قوية؛ وقد يرجع ذلك للانفتاح الذي حدث عبر هذه الوسائل، وكشف المعلومات الشخصية أمام الجميع، كما يرجع إلى عرض الصور الشخصية ومشاركتها مع الأصدقاء؛ مما يعطي الفرصة لضعاف النفوس في استغلالها ضد الفتاة ومحاولة ابتزازها من أجل تحقيق أغراضهم السيئة، وقد جاءت القنوات الفضائية بدرجة (٢,٤٣)،

وهي درجة استجابة قوية؛ نتيجة لضعف الرقابة على هذه القنوات وما تقوم بعرضه، والذى بدوره يؤثر بالسلب فى سلوك الشباب، وجاء التفكك الأسري بدرجة استجابة (٢,٥٥)، وهي درجة استجابة قوية، وجاء ضعف الوازع الديني بدرجة استجابة قوية وهي (٢,٩٧)، وجاء سوء التنشئة الاجتماعية بدرجة استجابة قوية، وهي (٢,٥٥)، فى حين جاء الأحوال الاقتصادية والبطالة بدرجة استجابة ضعيفة وهي(١,١٤)، وجاء تأخر سن الزواج بدرجة استجابة ضعيفة وهي (١,١٧)؛ وقد يدل ذلك على أن الفقر ليس بالضرورة سببًا في انحراف الشباب، قد يكون عامل تفاعل مع العوامل الأخرى لكنه ليس سببًا رئيسا في تشكيل السلوك الإجرامي؛ لأن هناك العديد من الشباب الذي يعاني من الفقر والبطالة، لكنهم علي درجة عالية من الدين والأخلاق الرفيعة.

وقد اتفقت نتائج هذا البحث مع نتائج دراسة (أحمد عبد الرحمن،١٤١:٢٠٢٠)، حيث أوضحت في نتائجها أن ضعف الوازع الديني من الأسباب الرئيسة في انتشار جريمة الابتزاز الإلكتروني، وجاءت بوسط حسابي ٣.٥.

جدول رقم (٦): يوضح دوافع جريمة الابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر المبحوثات

م	ك	٪	الترتيب
دوافع جنسية	٨٦	٨٦٪	١
دوافع اقتصادية	١	١٪	٤
دوافع انتقامية	٦	٦٪	٣
التقليد والتجربة	٧	٧٪	٢
المجموع	١٠٠	١٠٠٪	

اتضح من الجدول السابق دوافع جريمة الابتزاز الإلكتروني، فجاء في الترتيب الأول (دوافع جنسية) بنسبة (٨٦٪)، في حين جاء في الترتيب الثاني (التقليد والتجربة) بنسبة (٧٪)، فى حين جاء في الترتيب الأخير (دوافع انتقامية) بنسبة (٦٪). ومن خلال ذلك نجد أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة أقرت بأن الدوافع الجنسية هي من تدفع إلي ارتكاب جريمة الابتزاز الإلكتروني، ويعد هذا الدافع من أخطر أسباب ارتكاب جريمة الابتزاز الإلكتروني؛ حيث يحاول الشخص المبتز الحصول على خدمات جنسية من الفتاة، مقابل السكوت عن نشر صورها، وقد يصل الأمر إلى طلب صور خاصة بها أو فيديوهات ذات طابع جنسي؛ بهدف إيقاع الضحية فريسة له، ومن ثم ينتهي الأمر بطلب المبتز إقامة علاقة جنسية غير مشروعة مقابل عدم نشر الصور وتعرضها للفضيحة؛ الأمر الذي

قد يدفع الضحية إلى الانتحار خوفًا من الفضيحة، ولعدم قدرتها على مواجهة المشكلة. وقد يرجع ذلك إلى سوء التنشئة الاجتماعية للمبتز، أو لضعف الوازع الديني، أما فيما يتعلق بمتغير التقليد والتجربة، فهناك بعض الشباب الذي يتأثر بأصدقائه، فإذا كانت الأسرة والمدرسة هي أبرز المؤثرات التي تسهم في تكوين شخصية الإنسان، فإن جماعة الأصدقاء لا تقل أهمية عن تلك العوامل، بل قد تتفوق عليها،فهناك علاقة قوية بين الانحراف ومخالطة أصدقاء السوء، وأيضًا قد تكون هناك دوافع انتقامية ناتجة عن صراع أسري بين أسرة الفتاة والمبتز، أو نتيجه لعلاقة عاطفية تجاه الضحية، مع رفضها له يتحول الأمر إلى الانتقام منها.

وقد اتفقت نتائج هذا البحث مع دراسة (سليمان بن عبد الرازق، ٢٠١٨: ٢٠٤)، حيث جاءت الدوافع الجنسية في المرتبة الأولى بوسط حسابي مقداره (٤.١١)، وهي تمثل درجة مرتفعة. واختلف ذلك مع دراسة (جمال بركات الجاري، ٧٧:٢٠١٦)، التي أظهرت أن أكثر عامل رئيسي لارتكاب الجريمة الإلكترونية كان الرغبة في الانتقام بنسبة (٢٦.٤).

جدول رقم (٧): يوضح الفئة المسئولة عن انتشار جريمةالابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر المبحوثات

م	ك	٪	الترتيب
الشاب	٨٢	٨٢٪	١
الفتاة	١٠	١٠٪	٢
الأسرة	٥	٥٪	٣
المجتمع	٣	٣٪	٤
المجموع	١٠٠	١٠٠٪	

باستقراء بيانات الجدول السابق ا اتضح أن الغالبية العظمي من عينة الدراسة أقرت بأن الشاب هو المسئول عن ارتكاب هذه الجريمة، حيث جاء بنسبة (٨٢٪)، وجاء في الترتيب الثاني (الفتاة) بنسبة (١٠٪)، في حين جاءت (الأسرة) بنسبة (٥٪)، و(المجتمع) بنسبة (٣٪). ومن خلال هذا اتضح أن الشاب هو المسئول عن انتشار الابتزاز الإلكتروني؛ وقد يرجع ذلك إلى تناوله المواد المخدرة أو مشاهدة المواقع الإباحية، أو نتيجة لوجوده داخل أسرة تعاني من التفكك الأسري والانحراف، الذي يعود على الأبناء بالسلب، ويؤثر فى سلوكياتهم داخل المجتمع، وأيضًا هناك فئة من عينة الدراسة أقرت بأن الفتاة مسئولة عن انتشار جريمة الابتزاز الإلكتروني، من خلال عرضها لصور وفيديوهات خاصة على

مواقع التواصل الاجتماعي، والتحدث مع أشخاص غرباء خارج محيط العائلة؛ مما قد يعرضها لعملية الابتزاز من الأشخاص المشوهين أخلاقيّا، وبعض الفتيات من عينة الدراسة أقرت بأن الأسرة هي أيضًا مسئولة عن انتشار جريمة الابتزاز؛ نتيجة لعدم توافر الرقابة الأسرية ومتابعة تحركات الأبناء ومعرفة أصدقائهم، وأيضًا عدم متابعة المواقع الإلكترونية التي يتصفحها الأبناء، والمجتمع أيضًا مسئول لأنه لا يقف مع ضحية الابتزاز الإلكتروني بل يوقع عليها اللوم والاستنكار، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يصل إلى ممارسة التنمر عليها وعلى أسرتها؛ مما يجعل الضحية تشعر بعدم الأمان، وتفقد الثقة بكل من حولها، وبدلًا من مواجهة الأزمة يزداد الأمر سوءًا، وتحدث العديد من الآثار السلبية فى الفتاة وأسرتها.

وقد أختلفت ذلك مع دراسة (إيمان الراوي مردف، ٢٠١٧: ١)، التى توصلت في نتائجها إن السبب الرئيس هو الفتاة ونقص الوعي باستخدام التكنولوجيا، والتعاون في نشر صورها، أو نشرها عبر الفيس بوك.

جدول رقم(٨): يوضح أكثر المواقع التي تتعرض الفتيات من خلالها لجريمة الابتزاز الإلكتروني

م	نعم	إلى حد ما	لا	الوزن المرجح	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الفيس بوك	٨٠	١	٩	٢٥١	٢,٥١	٦٢,٦٨
تويتر	٦٥	٥	٣٠	٢٣٥	٢,٣٥	٥٤,٩٤
الواتس آب	١٦	٦٠	٤٠	٢,٠٨	٢,٠٨	٤٣,٠٤٧
انستجرام	٣٧	٥٦	٧	٢,٣	٢,٣	٥٢,٦٣
تيك توك	٤٤	٢٥	٣١	٢,١٣	٢,١٣	٤٥,١٤
المجموع	١٠٠	٪١٠٠				

اتضح من بيانات الجدول السابق أن أكثر المواقع استخدامًا هو الفيس بوك، حيث جاء بدرجة استجابة قوية بين الاستجابات الأخرى، وذلك ليس من فراغ؛ نظرًا لسهولة استخدامه، والتطوير المستمر الذي يحدث به، ومما يؤكد ذلك أن معظم جرائم الابتزاز الإلكتروني كانت عن طريق الفيس بوك، وتناول ما ينشر به من صور وبيانات خاصة.

جدول رقم (٩): يوضح مدى حاجة الأسرة و المجتمع إلى التوعية بجريمة الابتزاز الإلكتروني ضد المرأة

م	ك	٪	الترتيب
نعم	١٠٠	٪١٠٠	١
لا	٠	٠	٠
المجموع	١٠٠	٪١٠٠	

اتضح من الجدول السابق أن جميع الفتيات عينة البحث أقررن بأن الأسرة والمجتمع في حاجة قوية للتوعية بهذه الجريمة ومعرفة خطورتها وكيفية مواجهتها؛ لأنها من أخطر الجرائم التي انتشرت في مجتمعنا خلال الفترة الأخيرة؛ نتيجة التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصالات، الذي ظهر معه الخلل القيمي الذي أصاب بعض أفراد المجتمع، نتيجة الاستخدام الخاطئ لهذه التكنولوجيا، فالمجتمع إذًا في حاجة للتوعية بطبيعة هذه الجريمة وكيفية مواجهتها .

جدول رقم (١٠): يوضح مدى معرفة عينة البحث بالخط الساخن الخاص بقضايا المرأة

م	ك	٪	الترتيب
نعم	١٧	٪١٧	١
لا	٨٣	٪٨٣	٢
المجموع	١٠٠	٪١٠٠	

اتضح من الجدول السابق مدى معرفة عينة الدراسة للخط الساخن الخاص بقضايا المرأة، فأتضح أن الغالبية العظمي ليست علي دراية بالخط الساخن، وجاء هذا بنسبة (٨٣٪)، فى حين كانت نسبة من يعرفن هذا الخط هى (١٧٪) فقط؛ وقد يرجع ذلك إلى عدم اهتمام المرأة بهذا الموضوع، اعتقادًا منها أن الأمر لا يستحق الإبلاغ والدخول في القضايا والمشاكل المختلفة مع مرتكب جريمة الابتزاز الإلكتروني، حينها تقرر الصمت وهذا من ضمن أسباب انتشار الظاهرة، أو لعدم وعيها الكافي ومتابعة التطورات التي تحدث بالنسبة لوضع المرأة وحقوقها الإنسانية والقانونية، فهناك اهتمام كبير بقضايا المرأة، ويوجد خط ساخن خاص بالمجلس القومي للمرأة بالتنسيق مع وزارة الداخلية، يتم من خلاله تلقي بلاغات العنف ضد المرأة بكافة أشكاله، وهذا الرقم هو (١٥١١٥)، وعلى جميع الفتيات الإحتفاظ بهذا الرقم، وعدم التردد في استخدامه في حالة تعرضهن لجريمة الابتزاز الإلكتروني، أو

أي نوع آخر من أنواع العنف الموجه ضدها، حيث يضم مكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة (٤٥) محاميا وإخصائيا اجتماعيا ونفسيا في (٢٧) فرعًا علي مستوى الجمهورية، بالإضافة إلى (٥٠٠) محامٍ متطوع على مستوى الجمهورية.

جدول رقم (١١): يوضح رد فعل المبحوثات في حالة تعرضها للابتزاز الإلكتروني

م	نعم	إلي حد ما	لا	الوزن المرجح	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الصمت	٢٠	٩	٧٠	١٤٨	١,٤٨	٢١,٧٩
طلب المساعدة من الأصدقاء	٣٦	٤	٦٠	١٧٦	١,٧٦	٣٠,٨٢
إبلاغ الأسرة	٦٠	٣٦	٤	٢٥٦	٢,٥٦	٦٥,٢٠
إبلاغ الشرطة	٨٧	١٠	٣	٢٨٤	٢,٨٤	٨٠,٢٥
التصدي للمبتز	٩٠	٨	٢	٤٥	٠,٤٥	٢,٠
إتباع تعليمات المبتز	١٠	٠	٩٠	١٢٠	١,٢	١٤,٣٢
التوبيخ	٦٣	٣٠	٤	٢٥٣	٢,٥٣	٦٣,٦
فضح أمرة علي وسائل التواصل الاجتماعي وتنبيه الفتيات	٩٢	٤	٤	٢٨٨	٢,٨٨	٨٢,٥٢
المجموع	١٠٠	١٠٠٪				

أوضح الجدول السابق الخاص برد فعل المبحوثات في حالة تعرضهن للابتزاز الإلكتروني، أن الاستجابة نحو متغير الصمت نسبتها (١,٤٨)، وهي استجابة متوسطة، وقد يرجع ذلك لخوف بعض الفتيات من الفضيحة، فيقررن الصمت بدلًا من الدخول في متاهات مع المبتز، أو التعرض للاتهامات من المجتمع المحيط، وخاصة في المجتمعات الريفية، فى حين جاءت شدة الاستجابة نحو طلب المساعدة من الأصدقاء بنسبة (١,٧٦)، وهي استجابة متوسطة، وجاءت الاستجابة نحو إبلاغ الأسرة بنسبة (٢,٥٦)، وهي استجابة قوية، وإبلاغ الشرطة بنسبة (٢,٨٤)، وهي استجابة قوية، في حين جاء التصدي للمبتز بشدة استجابة (٠,٤٥)، وهي استجابة ضعيفة؛ وقد يرجع ذلك للخوف من المبتز في استخدام المحتوى

الذي يمتلكة ضد الفتاة، الذي يعرضها للفضيحة،واتباع تعليمات المبتز جاءت باستجابة (١,٢) وهي أيضًا ضعيفة، في حين جاء التوبيخ بشدة باستجابة (٢,٥٣)، وهي استجابة قوية، وجاء فضح أمرة على وسائل التواصل الاجتماعي وتنبيه الفتيات بشدة استجابة قوية، هي (٢,٨٨).

واختلف هذا مع دراسة (إيمان الراوي، ٢٠١٧: ٦٥)، التى أشارت في نتائجها إلى أن هناك ٤٣.٤٪ من عينة الدراسة يطلبن المساعدة ويقمن بإخبار شخص قريب منهن بالمشكلة.

جدول رقم (١٢): يوضح الآثارالاجتماعية التي وقعت على عينة الدراسة عند تعرض بعض الفتيات للابتزاز الإلكتروني

م	نعم	إلى حد ما	لا	الوزن المرجح	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الشعور بعدم الثقة والأمان	٧٠	٢٠	١٠	٢٦٠	٢,٦	٦٧,٧٦
عدم الرغبة في الحديث	٦	٢٥	٦٩	١٣٧	١,٣٧	٨٩,٥٤
تأمين جميع الحسابات الإلكترونية	٩٠	٨	٢	٢٨٨	٢,٨٨	٨٨,٣٥
عدم نشر صور أو فيديوهات خاصة	٦٧	١٣	٢٠	٢٤٧	٢,٤٧	٨٦,٠٠
عدم الرد على رسائل مجهولة	٨١	١٢	٧	٢٧٤	٢,٧٤	٨٩,٥٤
عدم الضغط علي مواقع دون معرفتها	٩٨	٢	٠	٢٩٨	٢,٩٨	٧١,٤٦
المجموع	١٠٠	١٠٠٪				

أوضحت بيانات الجدول السابق الخاص بالآثارالاجتماعية التي وقعت علي عينة البحث عند تعرض بعض الفتيات للابتزاز الإلكتروني، أن الشعور بعدم الثقة والأمان جاء بدرجة استجابة(٢,٦)، وهي درجة استجابة قوية، في حين جاء عدم الرغبة في الحديث بدرجة استجابة (١,٣٧)، وهي درجة استجابة ضعيفة، وجاء تأمين جميع الحسابات الإلكترونية بدرجة استجابة (٢,٨٨)، وهي درجة قوية، و عدم نشر صور أو فيديوهات خاصة جاء بدرجة استجابة قوية، وهي (٢,٤٧)، وجاء عدم الرد على رسائل مجهولة بدرجة استجابة(٢,٧٤) وهي درجة قوية، وعدم الضغط على مواقع دون معرفتها جاء بدرجة استجابة (٢,٩٨)، وهي شدة استجابة قوية.

واتفق هذا البحث مع دراسة (فيصل عبدالله الرويس، ٢٠٢٠: ١٠٩)، حيث جاء فقدان الاحساس بالأمن الاجتماعي بمتوسط حسابي(٢.٤١)، وهي نسبة قريبة من نتيجة هذا البحث.

جدول رقم (١٣): يوضح مدى كفاية الحماية الاجتماعية لضحية الابتزاز الإلكتروني

م	ك	٪	الترتيب
نعم	٣٣	٣٣٪	٢
لا	٦٧	٦٧٪	١
المجموع	١٠٠	١٠٠٪	

وباستقراء بيانات الجدول السابق اتضح أن الغالبية العظمي من عينة الدراسة أقرت بأن الحماية الاجتماعية لضحية الابتزاز الإلكتروني غير كافية، وجاء ذلك بنسبة (٦٧٪)، في حين أوضحت (٣٣٪) من عينة الدراسة أنها كافية؛ وقد يرجع ذلك لانتشار النظرة الذكورية في المجتمع، وأن المرأة دائمًا هي المخطئة، وخاصة في القضايا والجرائم التي تتعلق بالشرف، ودائمًا يتم وضعها موضع الإتهام، فأنها من دفعته لارتكاب هذه الجريمة معها، ولو لم تقم بنشر صورها الخاصة ما كان تعرض لها أحد، ولماذا هي من ضمن الملايين من الفتيات؟ كل هذه الاتهامات هي التى تجعل أعداد المجرمين وضحايا الابتزاز الإلكتروني في تزايد مستمر، مع عدم توافر الدعم الاسري وعدم تنشئة الأبناء على الثقة بالنفس ومواجهة الأزمات، وهذا يعنى أن ضحية الابتزاز تفتقد للمساندة المجتمعية، وهذا من أهم أسباب انتشار الجريمة.

واتفق هذا البحث مع نتائج دراسة (Monni, 2018)، التى أوضحت أن العامل الرئيس في حماية الشباب من جرائم الابتزاز الإلكتروني هو الأسرة والتنشئة الاجتماعية السليمة.

جدول رقم (١٤): يوضح أسباب انتحار بعض ضحايا الابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر المبحوثات

م	نعم	إلى حد ما	لا	الوزن المرجح	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ضعف التربية الدينية	٩٧	٣	٠	٢٩٧	٢,٩٧	٨٧,٧٦
لم تجد الاحتواء الأسري	١٠٠	٠	٠	٣٠٠	٣	٨٩,٥٤
ليست على دراية بحقها القانوني	٩٨	٢	٠	٢٩٨	٢,٩٨	٨٨,٣٥
التنمر المجتمعي	٩٤	٦	٠	٢٩٤	٢,٩٤	٨٦,٠٠

عدم القدرة على مواجهة الأزمة	١٠٠	٠	٠	٣٠٠	٣	٨٩,٥٤
صغر سنها مع حجم الأزمة	٧٤	٢٠	٦	٢٦٨	٢,٦٨	٧١,٤٦
الإحباط وعدم الرغبة في الحياة	١٠٠	٠	٠	٣٠٠	٣	٨٩,٥٤
فقدان الثقة	١٠٠	٠	٠	٣٠٠	٣	٨٩,٥٤
المجموع	١٠٠	١٠٠٪				

باستقراء بيانات الجدول السابق الخاص بمعرفة أسباب انتحار بعض ضحايا الابتزاز الإلكتروني من وجهة نظر المبحوثات، اتضح أن جميع العبارات جاءت بدرجة استجابة قوية، وهي ضعف التربية الدينية بدرجة (٢,٩٧)، و لم تجد الاحتواء الأسري(٣)، و ليست على دراية بحقها القانوني(٢,٩٨)، والتنمر المجتمعي(٢,٩٤)، وعدم القدرة على مواجهة الأزمة (٣)، وصغر سنها مع حجم الأزمة (٢,٦٨)، والإحباط وعدم الرغبة في الحياة وفقدان الثقة جاءت بدرجة استجابة (٣)، وهي درجة قوية، ومن خلال هذا العرض الإحصائي اتضح أن عوامل لجوء ضحية الابتزاز للانتحار مختلفة، منها ما هو ذاتي، وها هو نتيجة لأسباب أسرية ومجتمعية، ويمكن العلاج فى نشر الوعي بين أفراد المجتمع حول هذه الجريمة وكيفية التعامل معها. ومن خلال حالات الابتزاز الإلكتروني التي انتشرت في مصر في الفترات الأخيرة، اتضح أن هذه الحالات تناولت حبوب الغلال كوسيلة للتخلص من الحياة، مع غياب الرقابة والعناية الأسرية لضحية الابتزاز، بالإضافة إلى جهل بعض الأسر بأساليب مواجهة مثل هذه الأزمات، مما يؤثر بالسلب فى كافة أفراد الأسرة في النواحي الاجتماعية والنفسية والأقتصادية.

جدول رقم(١٥) يوضح سبل مواجهة جريمةالابتزاز الإلكتروني

م	نعم	إلي حد ما	لا	الوزن المرجح	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فرض قيود علي شركات الإنترنت	٩٨	١	١	٢٨٧	٢,٩٧	٨٧,٧٦
حجب المواقع الإباحية	٩٩	١	٠	٢٩٤	٢,٩٤	٨٦,٠٠
تغليظ عقوبة الابتزاز بكافة أشكاله	١٠٠	٠	٠	٣٠٠	٣	٨٩,٥٤
مراقبة الأسرة للأبناء	٩٤	٣	٣	٢٩١	٢,٩١	٨٤,٢٥

احتواء ضحية الابتزاز	١٠٠	٠	٠	٣٠٠	٣	٨٩,٥٤
تشديد الرقابة على القنوات الفضائية	٩٨	١	١	٢٩٦	٢,٩٦	٨٧,١٧
إجراء تحليل مخدرات مفاجئ في المواصلات العامة	١٠٠	٠	٠	٣٠٠	٣	٨٩,٥٤
عدم قبول طلبات صداقة من أشخاص غرباء	٤٤	٥٠	٦	٢٣٨	٢,٣٨	٥٦,٣٦
توخي الحذر من نشر بياناتهم وصورهم الخاصة علي السوشيال ميديا	٣٠	٤٠	٣٠	٢٠٠	٢	٣٩,٧٩
تفعيل مراكز الشباب ودور الثقافة	٦٧	٣٠	٣	٢٦٤	٢,٦٤	٦٩,٣٤
الاهتمام بقضايا المرأة في دور العبادة	٥٠	٤٨	٢	٢٤٨	٢,٤٨	٦١,١٩
عمل فقرات إعلانية لمواجهة العنف ضد المرأة بكافة أشكاله	٧٩	١١	١٠	٢٦٩	٢,٦٩	٧١,٩٩
المجموع	١٠٠	٪١٠٠				

أوضحت بيانات الجدول السابق الخاص بسبل الحماية من جريمة الابتزاز الإلكتروني أن فرض قيود علي شركات الإنترنت جاء بشدة استجابة (٢,٩٧)، وهي استجابة قوية، وجاء حجب المواقع الإباحية بشدة استجابة قوية، وهي(٢,٩٤)، و تغليظ عقوبة الابتزاز بكافة أشكاله بدرجة استجابة قوية، وهي(٣)، ومراقبة الأسرة للأبناء جاءت بدرجة استجابة قوية، وهي(٢,٩١)، واحتواء ضحية الابتزاز جاءت (٣)، وهي استجابة قوية، وتشديد الرقابة على القنوات الفضائية جاء بشدة استجابة (٢,٩٦) وهي شدة استجابة قوية، وإجراء تحليل مخدرات مفاجئ في المواصلات العامة جاء بشدة استجابة قوية، وهي (٣)، وعدم قبول طلبات صداقة من غرباء بدرجة استجابة (٢,٣٨)، وتوخي الحذر من نشر بياناتهن وصورهن الخاصة على السوشيال ميديا بدرجة استجابة (٢)، وهي درجة استجابة قوية، و تفعيل مراكز الشباب ودور الثقافة بدرجة استجابة قوية، وهي (٢,٦٤)، والاهتمام بقضايا المرأة في دور العبادة بدرجة استجابة قوية، وهي(٢,٤٨)، وأيضًا عمل فقرات إعلانية لمواجهة العنف ضد المرأة بكافة أشكالة جاء بدرجة استجابة قوية، وهي(٢,٦٩).

ولمواجهة هذه الجريمة لا بد من تضافر الجهود، سواء المؤسسات الرسمية العقابية أو مؤسسات المجتمع المدني والأسرة التي تتحمل الدور الأكبر، سواء في التربية أو فى الرقابة على الابناء.

واختلف ذلك مع دراسة (إيمان الراوي، ٢٠١٧: ٦١)، التى توصلت إلى أن أعلى نسبة من المبحوثات موافقات علي حرص الفتاة على عدم وضع صورها علي صفحة الفيس بوك يسهم في حمايتها من الوقوع ضحية للابتزاز الإلكتروني.

النتائج العامة للبحث:

١- أسباب انتشار جريمة الإبتزاز الإلكتروني ضد المرأة ترجع إلي وسائل الاتصال الحديثة، القنوات الفضائية، التفكك الأسري وضعف الوازع الديني.

٢- أكثر دوافع ارتكاب الشاب لجريمة الإبتزاز الإلكتروني هي الدوافع الجنسية.

٣- أوضحت نتائج البحث أن هناك فئات محددة هي المسئولة عن انتشار جريمة الإبتزاز الإلكتروني، وأقرت بأن الشاب هو المسئول عن هذه الجريمة.

٤- أكثر المواقع الإلكترونية استخداماً بين الشباب، هو موقع الفيسبوك، حيث جاء بدرجة استجابة قوية مقارنة بالاستجابات الأخري.

٥- الأسرة في حاجة إلي التوعية بجريمة الإبتزاز الإلكتروني.

٦- كشف البحث في نتائجه أن الغالبية العظمي من عينة البحث لا تعرفن بالخدمات المقدمة لهن من المجلس القومي للمرأة ومنظمات المجتمع المدني.

٧- الفتيات عينة البحث قد تعرضن للعديد من الآثار الاجتماعية جراء انتشار جريمة الإبتزاز الإلكتروني في الفترة الأخيرة، ومن هذه الآثار الشعور بعدم الثقة في الآخرين وعدم الشعور بالأمان، بالإضافة إلى القلق والحذر من استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

٨- ضحية الإبتزاز الإلكتروني تفتقد إلي الحماية الاجتماعية، حيث جاء ذلك بنسبة.

٩- أوضحت نتائج البحث أن هناك سبل يمكن من خلالها مواجهة جريمة الإبتزاز الإلكتروني، منها فرض قيود علي شركات الإنترنت، تغليظ عقوبة الإبتزاز الإلكتروني، حجب المواقع الإباحية، وتوخي الحذر من نشر البيانات والصور الشخصية علي مواقع التواصل الإجتماعي.

ثالثًا: مقترحات البحث:

أ-مقترحات للحد من الآثار النفسية التي تقع على ضحية الابتزاز الإلكتروني:

١- توعية الأسرة عبر وسائل الإعلام والوسائل الإلكترونية بضرورة احتواء ضحية الابتزاز الإلكتروني، وتوفير الدعم النفسي لها.

٢- ضرورة تدريب الإخصائي النفسي والاجتماعي بالمدارس والجامعات بكيفية التعامل مع ضحية

الابتزاز الإلكتروني داخل المؤسسات التعليمية.

٣- قيام المجلس القومي للمرأة بتوفير إخصائي نفسي مدرب نظريا وعمليا على التعامل مع هذه القضايا، مع توضيح سبل التواصل معه.

٤- توعية الأسرة بضرورة تنشئة الأبناء على الثقة بالنفس ومواجهة الأزمات .

٥- مراقبة الأسرة لسلوكيات ضحية الابتزاز؛ ضمانًا لعدم لجوئها لوسائل الانتحار.

ب- مقترحات للحد من الآثار الاجتماعية التي تقع علي ضحية الإبتزاز الإلكتروني:

١- ضرورة تضامن مؤسسات المجتمع المدني؛ بهدف وضع إستراتيجية قابلة للتنفيذ؛ من أجل الحد من جريمة الابتزاز الإلكتروني.

٢- قيام النقابات والأحزاب بنشر كتيبات إرشادية لمناهضة العنف ضد المرأة.

٣- توفير الدعم المجتمعي لضحية الابتزاز الإلكتروني، وعدم إلقاء اللوم عليها، بل حمايتها والدفاع عنها.

٤- التنسيق بين المؤسسات الرسمية والأهلية المعنية بقضايا المرأة؛ من أجل عمل برامج توعية على مدار العام.

ج- مقترحات للحد من الآثار الاقتصادية التى تقع على ضحية الابتزاز الإلكتروني:

١- وضع عقوبات لمن يستخدم أسلوبًا غير لائق مع زميلته في العمل.

٢- عدم اتخاذإجراءات ظالمة ضد ضحية الابتزاز الإلكتروني، مثل طردها من العمل.

٣- نشر الوعي حول ظاهرة التنمر في أماكن العمل، مع تحديد العقوبات المترتبة على ارتكابه.

٤- مراعاة مشاعر ضحية الابتزاز الإلكتروني، وتوفير الدعم النفسي لها.

د-مقترحات للحد من الآثار الأمنية التي تقع على ضحية الابتزاز الإلكتروني والمجتمع:

١- توفير خط ساخن بمديريات الأمن بقسم مكافحة العنف ضد المرأة، لتلقي بلاغات الابتزاز الإلكتروني.

٢- توصيف جريمة الابتزاز الإلكتروني في فقرة خاصة وصريحة في قانون تقنية المعلومات رقم١٧٥ لسنة ٢٠١٨؛ حتى لا تتحول هذه الآفة إلى ظاهرة تهدم قيم المجتمع، وتهدد استقراره.

٣- تشديد رقابة مباحث الإنترنت، مع نشر معلومات عن دورهم في حماية الفتيات من جريمة الابتزاز الإلكتروني، وكيفية التواصل معهم.

٤- قيام الجمعيات الأهلية بتوفير مكتب يضم مجموعة من المحامين والمحاميات، يكون عملهم خاصا فقط بقضايا المرأة، بالتنسيق مع المجلس القومي للمرأة، وخاصة مع الحالات التي لا تستطيع تسديد أجر المحاماة.

المراجع

اولًا المراجع العربية

١- أحمد عبد الرحمن(٢٠٢٠)، الابتزاز الإلكتروني وكيفية التعامل معه من وجهة نظر طلبة جامعة الأنبار، عدد(٣)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، العراق.

٢- أحمد عصام الدين مليجي (٢٠٠٢)، الضبط الاجتماعي والمشكلات المرتبطة بالتفاعلات الاجتماعية وأنماط السلوك في سيناء ، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

٣- إيمان الراوي(٢٠١٧)، الابتزاز الإلكتروني للفتاة عبر مواقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك نموذجا، دراسة مسحية لعينة من طالبات قسم الإعلام والاتصال، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة قاصدين مصباح ورفلة.

٤- إيمان يونس إبراهيم العبادي (٢٠٢٠) ، التحرش الجنسي بالأطفال ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان.

٥- الجريدة الرسمية (٢٠١٨)، العدد ٣٢ مكرر (ج)، مصر.

٦- جمال بركات الجاري (٢٠١٦)، علاقة الخلفية الاجتماعية والمستوى المعرفي والتقني بمرتكبي الجرائم الإلكترونية في الأردن، دراسة اجتماعية ، رسالة دكتوراه منشورة ، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان.

٧- دخيل بن عبدالله الدخيل (٢٠١٤)، المهارات الاجتماعية ، المفهوم والوحدات والمحددات، (ط١)، مكتبة العبيكان، الرياض.

٨- سارة محمد حنش(٢٠٢٠) ،المسؤولية الجزائية عن التهديد عبر الوسائل الإلكترونية – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

٩- سليمان بن عبد الرزاق الغديان(٢٠١٨) ، صور جرائم الابتزاز الإلكتروني ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين ، مجلة البحوث الأمنية ، مجلد٢٧،عدد ٦٩، مركز البحوث والدراسات ،الرياض .

١٠- سليمان بن عبد الرازق(٢٠١٨)، صور جرائم الابتزاز الإلكتروني ودوافعها والآثار النفسية المترتبة عليها من وجهة نظر المعلمين ورجال الهيئة والمستشارين النفسيين، عدد(٦٩) ، مجلة البحوث الأمنية ، كلية الملك فهد الأمنية ، مركز البحوث والدراسات، السعودية.

١١- سليمان محمود عطا الله (٢٠١٦) ، علم النفس الجنائي، (ط١)، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.

١٢- سهير محمد أحمد(٢٠١٤)،النظريات الحديثة في الضبط الاجتماعي، مجلة العلوم التربوية ، مجلد(٢٢)، عدد(٢) جامعة القاهرة.
١٣- صلاح فضل (٢٠١٧)، الشباب هموم وطموح، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.
١٤- صلاح هاشم(٢٠١٨)، الحماية الاجتماعية للفقراء (قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين)، (ط١)، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، القاهرة.
١٥- عايدة عباس أبو غريب (٢٠١٢) ، التدابير المدرسية للوقاية من المشكلات السلوكية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
١٦- عبد القادر بن عبد الله الفنتوخ (٢٠١١)، الجريمة في الإنترنت وطرق الحماية منها، العبيكان، عمان.
١٧- عبد الله دغش العجمي (٢٠١٤)،المشكلات العملية والقانونية للجرائم الإلكترونية – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، عمان.
١٨- عمار عباس الحسيني (٢٠١٧) ، التصوير المرئي والتسجيل الصوتي وحجيتهما في الإثبات الجنائي، دراسة مقارنة في ضوء التشريعات واجتهادات الفقه والقضاء، (ط١)، المركز العربي، القاهرة.
١٩- فيصل عبدالله الرويس (٢٠٢٠)، الوعي الاجتماعي بظاهرة الابتزاز الإلكتروني لدى الأسرة في المجتمع السعودي، دراسة ميدانية للعوامل والآثار، عدد (٣٣)، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس.
٢٠- مجمع البحوث والدراسات ، الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها ، أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة ، عمان، ٢٠١٦، ص ص ٧-٣٠.
٢١- مجيد طراد (٢٠١٢) ، التربية الإيمانية وأثرها في أمن المجتمع ، مركز إحياء التراث العلمي العربي، بغداد.
٢٢- محمد بن براك الفوزان (٢٠١٢)، المفاهيم والأبعاد في الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد ،(ط١) ، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.
٢٣- محمد سليم (٢٠١٤)،الآثار الاجتماعية لشبكات التواصل الاجتماعي على الأطفال في سن المراهقة ،العدد ٢،المجلد ٧، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، ،الأردن.
٢٤- محمد علي عاشور (٢٠١٣)، المدرسة المجتمعية تعاون وشراكة حقيقية، ط١،دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الأردن.
٢٥- مصطفى خالد الرواشدة(٢٠٢٠)، جريمة الابتزاز الإلكتروني في القانون الأردني، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان .

٢٦- مهدي صالح مهدي (٢١ ٢٠)، الذكاء العاطفي ، دار اليازوري، عمان.
٢٧- مؤيد زيدان (٢٠١٨)، علم الاجتماع القانوني ، الجامعة الافتراضية، سوريا.
٢٨- ليلى عبد الحميد(٢٠٢١)، التنظيم التشريعي والقانوني للإعلام التقليدي والإلكتروني، دون دار نشر.
٢٩- هاني خميس (٢٠١١)، العولمة والحياة اليومية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٣٠- هيام محمد الهادي (٢٠٢٠)، تعرض المراهقين للجرائم الإلكترونية عبر وسائل الإعلام الرقمي وتأثيرها على إدراكهم للأمن الاجتماعي المصري، العدد ٣٠، المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، القاهرة.

ثانيًا المراجع الأجنبية

1- Andy Bennett, Mark Ciesklik(2005) , Researching youth, Palgrave Macmillan, UK.
2- Gupta, S.; Singh, A.; Kumari, S., & Kunwar, N. (2017).Impact of Cyber Crime through Social Networking Siteson Adolescents Perceptions of Social Issues, International Journal of Law.
3- Monni, S. S. (2018). Investigating Cybercrimes: Pervasiveness, Causes and Impact on Adolescent Girls Perception of Social Security, MAThesis, Shahjalal University of Science and Technology.

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

ERTC
The Egyptian Research and Training Center

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

An International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682-2725

Issue No. 5

April 2022

Chief Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Editor
Dr.Mohammed Aboelenein